المسألة الدستورية (8)

بناء الثقة
كشرط لتقدم العملية السياسيّة

January 2024

برجان
للتنمية الديمقراطية والاعلام

بناء الثقة

كشرط لتقدم العملية السياسيّة

كانون الثاني-2024

خلفية استطلاع الرأي

في الإطار العام لأي نزاع تنال عملية بناء الثقة حيّزاً واسعاً من التركيز بهدف دعم العمليّتين التفاوضيّة والسياسيّة.
وعامل بناء الثقة يرتكز مبدئيّاً، على وجود ضمانات قانونيّة، ومشروعيّة، تحرر الشركاء من الإعاقات وينخرطون لإحراز تقدم على مستوى بناء الشراكة وفي رسم مستقبل مغاير لزمن الاستبداد؛ المولد الدائم للصراعات.

في الحالة السوريّة لازم عامل بناء الثقة مسار التفاعلات على مستويي الحِراك من جهة والمؤسسات السياسيّة من جهة أخرى. ولعل البعد التاريخي لعب دوراً مهماً في مسألة "بناء الثقة"؛ ونقصد هنا علاقة النظام السياسيّ المركزيّ بالمعارضة المحليّة، فضلاً عن تجارب المعارضة نفسها مع النظام طيلة عقود خمس.
وحتى علاقة النظام السياسيّ مع شركائه في "الجبهة الوطنية التقدميّة"، ومنها الوعود السنويّة لتطوير العمل النقابي سواء على مستوى المؤتمرات الطلابيّة، أو العمالية، أو في شكل تعامل النظام مع معارضيه من مشارب مختلفة؛ كل ذلك كان مشوبا بالتشكيك من الأطراف الأضعف في المعادلة ومن النظام نفسه.

وكما إنّ البعد الديمقراطي ولا سيما الانتخابي كان مؤشراً مهماً في عدم جديّة النظام على قبول المرشحين والمرشحات من غير بطانته، تواجدت دوما "قوائم الظل" لتعظيم تلك البطانة وضمان تفوق دائم في أي محفل محلي.
على جانب آخر يتعلق بالمكونات الوطنية بقيت الوعود لحل مشاكل كالتي تتعلق بالجنسية، أو مجمل علاقته بالمسألة الكُرديّة، ومسائل الحياة العامة، وحقوق الإنسان؛ وتهميش الأطراف لصالح المركز، ومسائل التنمية؛ كل ذلك جرى تحنيطه في مناخات الثقة المنخفضة بل المعدومة في كثير من الحالات.
بالمقابل يجب الاعتراف أن القوى السياسيّة المعارضة لم تقدم حلولاً آمنة للنظام السياسيّ البديل، والذي أهم شروطه فهم التحولات والقبول بالتغيير واحداثه، هي أيضا خضعت للعبة الشرعية والمشروعية والمركزية رغم افتقادها هراوة السلطة .
في ورقتنا هذه نبحث عن شروط وبيئة بناء الثقة لدفع العملية السياسيّة في إطار تفعيل المسار الدستوري والسلال الواردة في 2254 متناولين ذلك عبر عدة أبعاد ومحاور.

فاتحة الورقة

في الورقة الثامنة [1]من أوراقنا، جلُّها كانت تتمحور حول العملية الدستوريّة. فقط هذه الورقة تدور حول ما يعيق العملية، وهو عنصر "بناء الثقة". اذ يعيق تطور عامل بناء الثقة جدار عالٍ بين الأطراف السوريّة، منذ نشوء الأزمة، وانطلاق الحراك كانت الثقة عاملاً مهماً في مقاربة طرف سوريّ تجاه الآخر.

لم تقتنع المعارضة بالرؤية التي طرحتها بثينة شعبان أمام الصحفيين بعد اجتماع قيادة البعث، والزمن أثبت صدق المعارضات السوريّة، إذ ما زال للبعث صوته وحضوره وفاعليته في مركز القرار لدى الحكومة السوريّة؛

وبالمقابل لم تثق الحكومة السوريّة بأحقية مطالب السوريين والسوريّات كان هاجسها وما يزال تهاوي سلطتها، وهذا ما أكده الرئيس السوريّ في احدى مقابلاته عند مساءلته من قبل أحد الصحافيين عن تراجع مشروع "التحديث "، واستبداله بتطوير المقاربات الاقتصادية عوضاً عن السياسية.

ما تقدم أعلاه، وأجوبة المستطلعين والمستطلعات (يزيد عددهم/ن عن ٥٠) دلالات قاسية عن حجم الهوة بين السوريين والسوريات وارتفاع مؤشر التشكك والخوف المتبادل على حساب الثقة.

كان همنّا في هذا الاستقصاء هو جمع الرؤى، والأفكار المفتاحية لخوض مسار استكشافي في بناء الثقة؛

وهذا الحيّز عدا أهميته في المسألة التفاوضيّة إلا إنه ملازم لكل مرحلة، بدءاً من الحوار والتفاوض وانتهاء عند الوصول إلى الشراكة في عملية الإصلاح الفعلي وإعادة الاعتبار إلى المؤسسات بعد حالة التشكيك بمشروعيتها إلى المؤسسات الشرعيّة القائمة على إدارة مصالح البلاد.

دون شك يلعب عامل المصلحة دوراً مهماً وهو يؤسس تلاقي لكنه لا يؤسس ثقة لذا تجنبنا سبر الأغوار حول البنية الاقتصادية على أهميتها، وركزنا على ما يدور في بال السوريين والسوريّات من تركة الماضي والصراع، وما يجب فعله الآن لخروج الوضع السوري من عنق الزجاجة.

عكفنا على صياغة السؤال في إطار السياق السوري، أي مسؤولية السوريين والسوريّات تجاه بلدهم وتجاه صياغة واقع يصبح بمثابة أداة في صندوق الأدوات يستعيرها كل مهتم بالشأن العام والمسألة السوريّة، أولئك المهتمون بالعمل لواقع وأفق يمتلكان الرحابة والتطور.

قد يستغرب المتلقي هذه الورقة من حجم السخط والتشاؤم وقسوة المطالب لكن في وقت ذاته ما تم ذكره في "الأجوبة" تشكل على الأقل جزءً كبيراً من حقيقة الوضع.

أمنيتنا أن نكون بيَّنا عناوين أزمتنا وأن ما يجري اليوم من نزاعات بعتاد حربي هي ليست جوهر المسألة إنما تداعياتها، فالمسألة السوريّة هي مسألة دستوريّة، وسياسيّة بامتياز!

Farooq Haji Mustafa

[1] الأوراق السابقة انقر هنا

Farooq Haji Mustafaمنهجية

على غير الاستبيانات السابقة اتخذنا شكل استبيان مفتوح، لغاية جمع الرؤى والأفكار الخلاقة ونضعها أمام صانعي القرار السوري، ولذلك اخترنا نخبة من السوريين والسوريّات وهم/ن على تماس في الشأن العام عبر الحيز الإجرائي للمجتمع المدني، وكذلك مجموعة من قادة الرأي، وأولئك الشغوفين بقضايا مجتمعهم/هن.

لم نكثر العدد لأننا لم نهتم بالعملية النسبية، فقط تواصلنا مع عدد مما ذكرناهم/ن من زملاؤنا وزميلاتنا وأردنا منهم/ن أراؤهم/ن.

طريقة تصميم هذا الاستبيان (،وربما الأصح هي أسئلة استقصائية، وقد يصفها البعض باستطلاع رأي) أنه يأتي انسجاماً مع ما نهدف اليه ولذلك تركنا الاسئلة بهذا الشكل؛ مفتوحة نوعية وليست كمية ولا تحتمل معنى الجواب ضمنها

أما المستهدفون ستلاحظون أن هذه الأسئلة تدور في فلك نخبوي لغايتين:

- لدرء شعور عدم المشاركة في رسم مستقبل بلدهم لدى النخبة والتي هي غير مشاركة بشكل جدي في الحراك؛
- و إنّ مثل هذه الأسئلة لا يمكن أن تطرح على سوريّ أو سوريّة وهو/هي في مكان بعيد عن مجريّات الحدث السياسي-المدني.

ما كنا نرغب الغرق في تجارب نزاعية لدول خارجة منه ، ولذلك سيجد القارئ، وهو يطالع خلفية الاستقصاء، أنّ الأسئلة هي أسئلة السوريين والسوريّات وهي مختلفة واستثناء عن كل التجارب التي مرّت على الشعوب. فسوريا في كل شيء استثناء، وورقتنا من حيث الشكل والمحتوى قد تختلف في المبنى ولكن محاولتنا تركزت دون شك على ابقاءها منسجمة في المعنى.

أسئلة الاستبيان

البعد التاريخي	2	ما المطلوب من النظام أن يقدمه كبوادر حسن النيّة تعزز الثقة؟
	3	ما هو المطلوب من المعارضة بالمقابل كبوادر تخدم بناء الثقة؟
	4	ما المطلوب من الاحزاب والقوى والطرف الكُردي؟
الراهن السوري	5	هل ظروف الدولة (مزيد من الهشاشة) تدفع الأطراف المتصارعة للتقدم في العملية السياسية وبناء السلام؟
	6	هل ما زالت الظروف السورية من حيث الحواضن السياسية والأطراف العسكرية مهيئة للبقاء على الصراع؟
	7	هل سوريا بمعارضتها ونظامها والأطراف الفاعلة، تحتاج إلى وقت أكثر أو انها رهينة الوضع الدولي (أوكرانيا، غزة، والصراعات الإقليمية) (الرجاء تفسير جوابك لماذا نعم أو لماذا لا)
البعد الحقوقي	8	هل تضمين مبدأ الاعتراف بالانتهاكات يهيئ لبناء الثقة؟
	9	هل الاتفاق على فصل مسار حقوق الإنسان من المسار تفاوضي، -بضمانات قضاء نزيه يتصدى للدور لاحقا- يلعب دوراً في تقدم العملية السياسية؟
	10	هل العدالة الانتقالية تشكل ضمان لتقدم العملية السياسية كونها تضمن لجاناً من مختلف الأطراف وأشخاصاً مشهودٌ بنزاهتهم ونقاء ضميرهم؟
	11	هل تقدم اللامركزية مدخلا مساعدا على تعزيز الدولة والثقة بالدولة وهل يمكن لفكرة الأقاليم (تنموية أو اجتماعية أو سياسية) أن تكون عاملا مساعدا على ذلك؟
البعد التضميني	12	هل قبول كل الأطراف تشكل بادرة حسن نية وتخلق مساحات لبناء الثقة؟
	13	هل انخراط الكُرد مناسب- لوجودهما وثقلهم- قد تساهم في بلورة بناء الثقة من خلال خلق توازن تفاوضي؟
	14	ضع امثلة لتفسير اجابتك الأخيرة
المسألة الديمقراطية	15	هل انخراط الأطراف معاً في الإصلاح المؤسسي تؤسس لبناء الثقة؟
	16	هل يساعد التوافق حول الإطار العام لقانون الانتخابي يؤسس لذلك؟
	17	هل القبول بدفع العملية الدستورية والنقاش حول مستقبل سورياً بمشاركة جميع الأطراف وإصلاح اللجنة، يسمح ذلك بتعزيز روح الديمقراطية في المبادئ الدستورية؟
العملية الدستورية	18	أي عامل يعتبر الأهم اليوم للمضي قدما (رتب من الأهم للأقل أهمية)
الدور المدني	19	كيف يلعب المجتمع المدني دوراً فعالاً في بلورة بناء الثقة؟
تقنية خطوة مقابل خطوة	20	هل يجب حصر هذه التقنية في مجال من يقدم تنازلاً على الطرف الاخر يقدم ملاقاته بتنازل مقابل؟
	21	هل يجب ان تنحصر هذه التقنية على مستوى تيسيري بمعنى كل طرف يقدم ورقته وتبادل أدوار في المناقشات؟
	22	هل هي تقنية فاعلة لبناء التوافقات السياسية من حيث العمل الإجرائي ومن حيث المحتوى؟
مساحة حرة	23	مساحة حرة كخاتمة وتوصيات

البعد التاريخي

ثلاث أولويات كبرى لبناء الثقة من قبل النظام:

1- إطلاق سراح المعتقلين وكشف مصير المغيبين
2- القبول بالعملية السياسية والمشاركة السياسية
3- الإقرار بحقوق المكونات

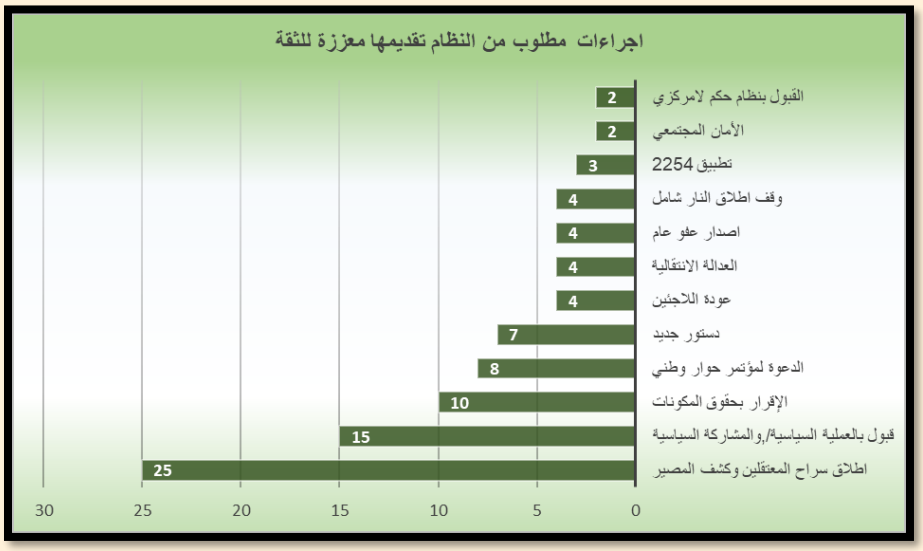

ثلاث أولويات كبرى لبناء الثقة من قبل المعارضة:

1- قبول الشراكة مع جميع الأطراف
2- الولاء لسوريا أولا
3- مؤتمر بديل عن الكيانات الحالية

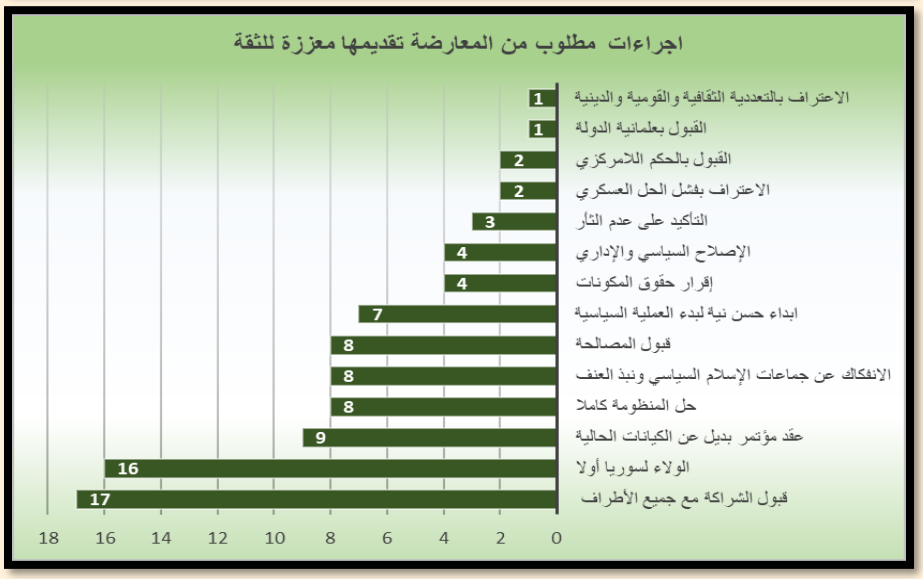

المطلوب من الأحزاب والقوى الكردية:

1- وحدة الصف الكردي
2- حفظ التوازن الوطني
3- الاستمرار في النهج التفاوضي للحل السلمي

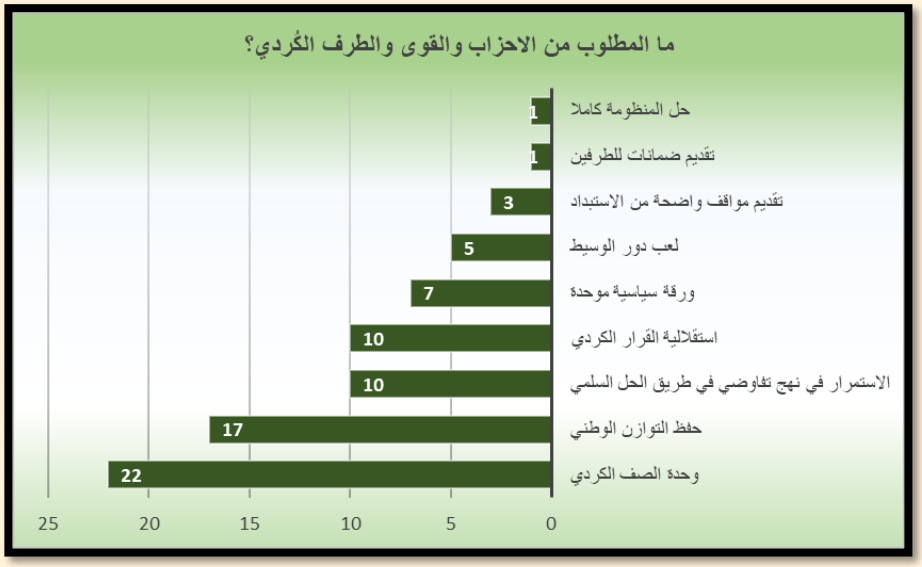

الراهن السوري:

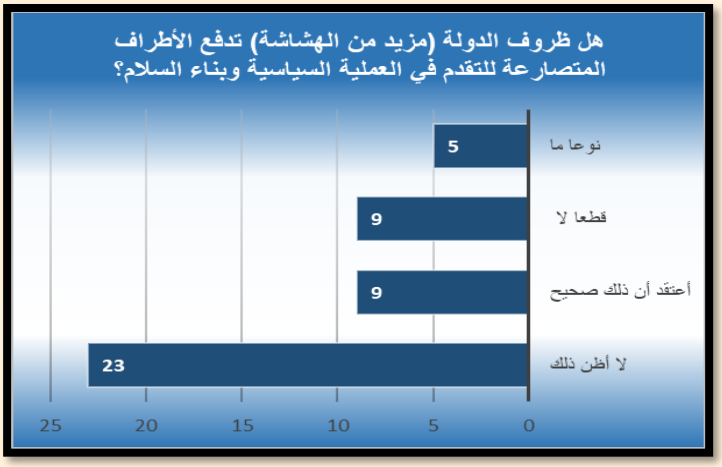

يعتقد 20% من العينة أن انهيارات بنية الدولة قد تدفع المتصارعين للتنازلات المتبادلة في حال يرى ما تبقى أن لا علاقة بين التشظي والانهيار والانتقال وهو ما يعكس فقدان ثقة واضح بالطبقة السياسية التي لا تعلي الشأن الوطني أعلى من مصالحها الضيقة.

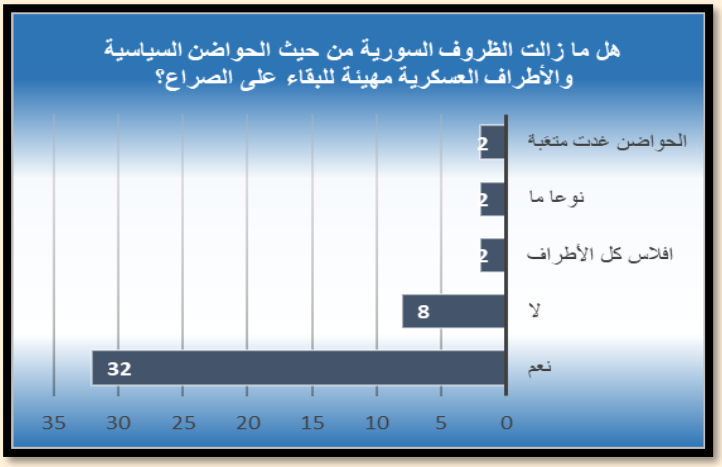

في حين ترى 75% من العينة أن الظروف السورية (قوى-حواضن-توازنات. الخ) مازالت معززة بشكل أو بأخر في النزاعات وبالتالي لا تبدو المخارج مفتوحة على حل بالبنى المحلية من وجهة نظر المستطلعين/ات

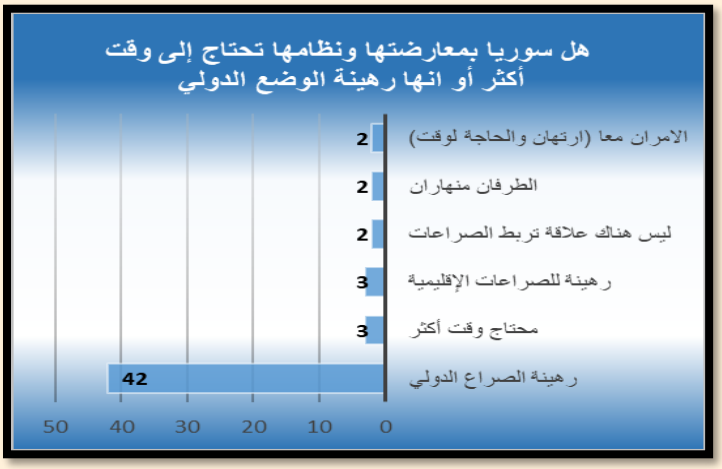

وهذا مما ينعكس على السؤال الثالث والذي تعكس ما نسبته 90% من المستطلعين ارتهان الأزمة السورية بصراعات من خارجها إقليمية كانت أو دولية وبالتالي شبك المصير العام لهذا الصراع بتغيرات من خارجه أو ترجمة جزء من إدارة التوازنات لكسب النقاط على أرضه.

البعد الحقوقي:

تبدو مسألة العدالة والمحاسبة والضمانات القضائية النزيهة تشكل برأي القسم الأكبر من عينة الاستطلاع مسارات مهمة لتعزيز الثقة بين مختلف مكونات المجتمع السوري، وأيضا على طبيعة العلاقة التي تربطهم بالحكومات.

وهذا لا يتعارض مع وضع بعض الشروط المعززة التي تضمن مسارات أكثر نزاهة كربط الاعتراف بتحقق العدالة أو ربط ذلك عضويا بالانتقال السياسي وتأكيد أخرين على أهمية الضمانات الدولية في المراحل الأولى. مع ذلك ثمة متشككين في قدرة البعد الحقوقي أن يتقدم قبل الانتقال السياسي وبالتالي هم يعتبرون أن عدم تغيير نظام الحكم سوف يبقي القوانين والدستور وجهاز القضاء لعبة بيد الجهاز التنفيذي ولا يسمح ذلك برأيهم/هن من صناعة مسارات تعزيز ثقة آمنة وحقيقية. مع ذلك اللامركزية برأي 75% من المستطلعين تشكل عاملا مساعدا على تعزيز الدولة والثقة بها.

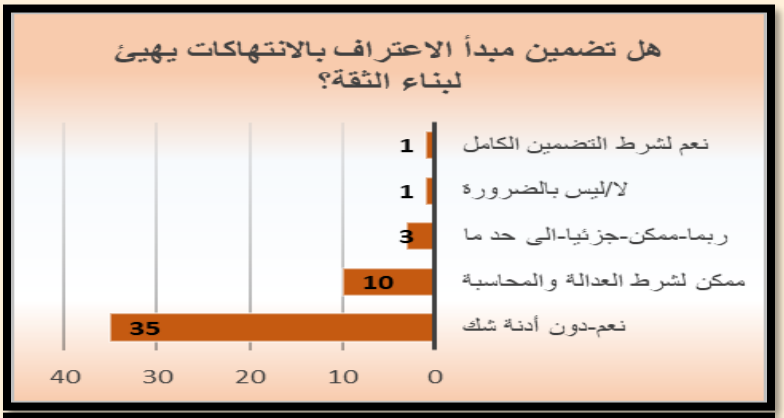

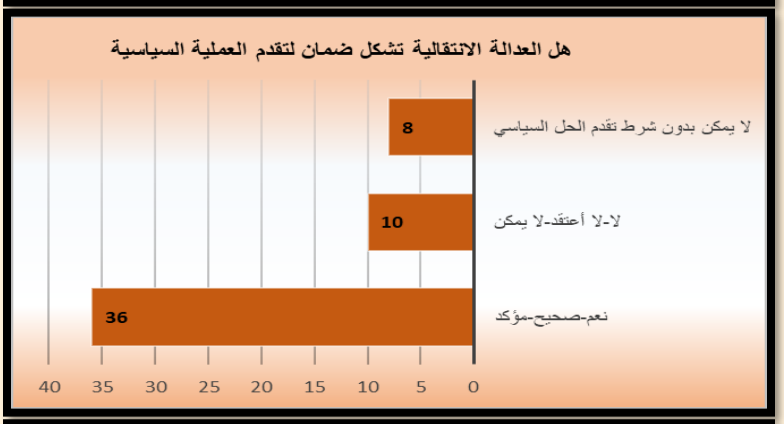

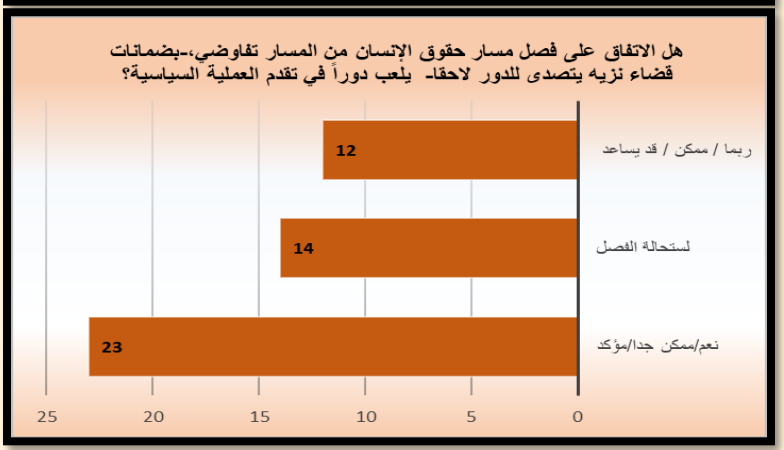

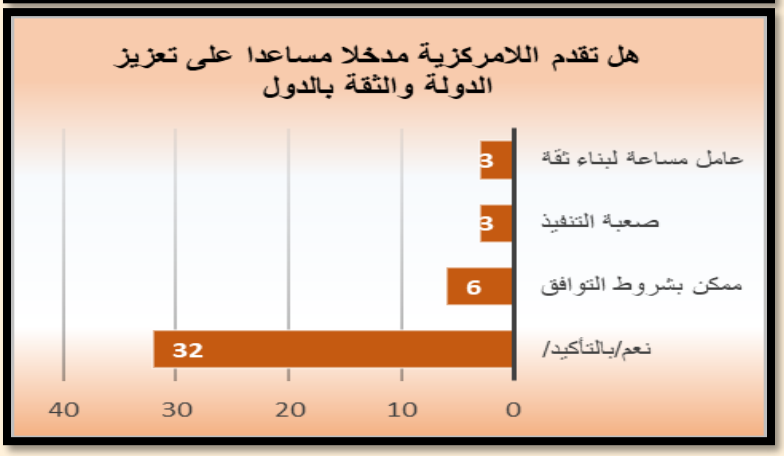

البعد التضميني: دور البعد التضميني في تعزيز درجات الثقة

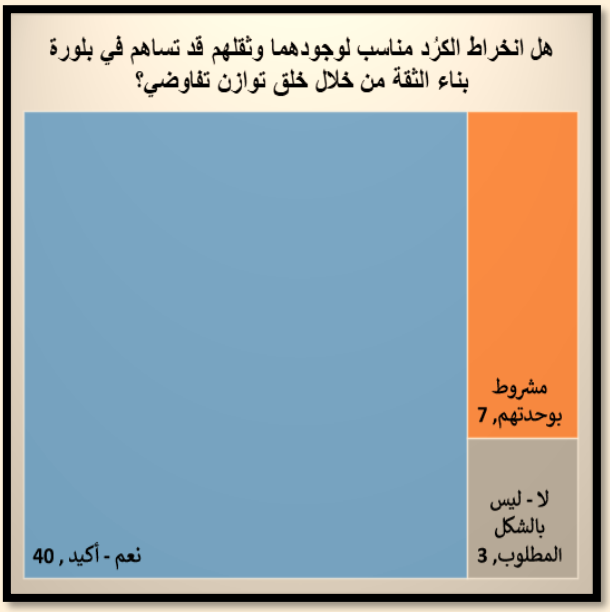

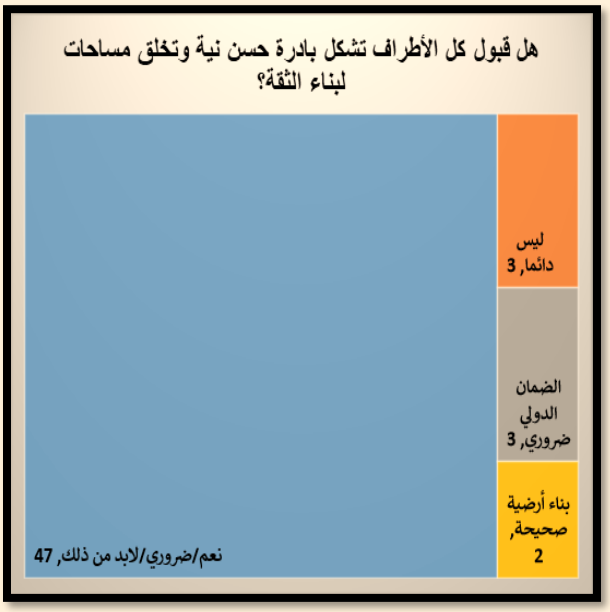

شروحات إضافية لتفسير الإجابات:

في إعلان دمشق استطاع الكُرد الحفاظ على التوازن، وكان هناك خطان علماني وإسلامي ووجود الكُرد وبرغم من علمانيتهم توافق الجميع على "مدنية الدولة"؛ ومثال آخر وجود الكُرد بين الأطراف أيضا في ربيع دمشق خلق التوازن وقبلت الأطراف متواجدة في إعلان دمشق ان تكون الانتقال الديمقراطي "تدرجي"، وفي مرحلة ما بعد 2011، توزع الكُرد على منصات متعددة للمعارضة وعدم تعامل بروح انتقامية مع النظام، وهذا يعني بوسعهم التعامل مع تكتيكات متنوعة ومختلفة بالتوازي مع عدم الإفراط بالتغيير.
لا حل للقضية السورية دون انخراط كافة الاطراف بالحل
لا يوجد تواصل كُردي كامل أو مناسب مع الأطراف محليا ودوليا
ليس لدى الكرد مشكلة عرقية أو اثنية دينية أو قومية مع أي طرف سوري وهم على استعداد للتعايش مع مختلف المكونات والقوميات والإثنيات والأديان دون تمييز.
مثال: تقديم الكُرد لضمانات تتعلق (بالثروات) الموجودة في مناطق الادارة الذاتية، تقديم ضمانات (عسكرية) تتعلق بقوتها العسكرية، تقديم ضمانات تتعلق ب (مستقبل الادارة الذاتية) برمتها وشكلها في ظل التوافق السياسي في سوريا المستقبل
لدى الكُرد القدرة والديناميكية على التواصل بين طرفي الصراع النظام المعارضة وبناء جسور الثقة
انخراط الكرد كتمثيل للمنطقة التي يحكمها الكرد يعتبر عامل قوي لبناء الثقة، ويضمن مناقشة حقوق الكرد بشكل جدي ونأمل ان يستطيع الجهات المعنية خلق تفاوض لهذا الامر
نظرا لعددهم وتوزعهم ونظرا للمناطق التي تحت سيطرتهم .
الشعب الكُردي شعب مسالم، لن يدخل في الحرب الاهلية كطرف، بالعكس التزم الحياد والسياسة السلمية.
سيكون للكُرد دور وثقل في خلق التوازن التفاوض فقط عندما يكونون موحدين
على سبيل المثال عدم وجود الثقل الكردي باللجنة الدستورية ينال من شرعيتها مع التحفظ على طبيعة هذه اللجنة وتمثيلها وطريقة عملها

تواجد القوى المسيطرة على الأرض في طاولة المفاوضات هو الأساس في وضع خطوات عملية ملحوظة يلمسها السكان وبالتالي تودي إلى اعتراف وتأييد من قبل السوريين للعملية التفاوضية

هذه الصورة هي عكس ما يحدث حاليا حيث طاولة المفاوضات تضم قوى غير موجودة على الأرض وغير فاعلة وغير مؤثرة وغير معترف بها من قبل السكان لذلك لا يوجد تقدم في عملية التفاوض

حتى الآن يتم التعامل مع القضية الكردية كقضية هامشية في الوضع السوري، ويُكتفى بتمثيل ضعيف لهم في منابر التفاوض المختلفة، وبدون تمثيلهم تمثيلاً صحيحاً، وبدون التعامل مع قضيتهم بجدية مناسبة لن يكون هناك حل سياسي مستدام في سورية

مثلا مشاركة مسد سوف تعطي ثقل ومعنى أكبر

ترى بوضوح معارضة طرفي التفاوض لهذه المشاركة

التواجد في المعارضة والاقتراب من النظام السياسي وتقديم اشكال حكم أكثر حداثة والالتزام بالديمقراطية في الفكر الحزبي الخ

المجلس الكردي في واقع الحال ليس لدية اي تأثير، الذي لديه وزن وتأثير هي الإدارة الذاتية وإذا لم تستوعب المعارضة والسلطة ذلك فإن أي حل سيبقى هشا وغير مستقر

الأحزاب الكردية الرئيسية تتجاوز العشرات. وعدد كبير من المثقفين والمستقيلين من الأحزاب لا ترضى بصراعات تلك الأحزاب ولا تثق بحلولها وسلوكها السياسي لذلك الحل يجب اخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار.

مشروع الادارة الذاتية الديمقراطية بإقليم شمال وشرق سوريا، وجسمها السياسي المتمثل بمسد، والجسم العسكري قسد، ورؤيتهم لبناء سوريا ديمقراطية تعددية غير انفصالية

زيادة التفاعل مع العشائر والشركاء بالمنطقة

مشروع الإدارة الذاتية خير مثال على ذلك

لم يملك الكرد الثقة بالنظام وليس هناك ثوابت تثبت الثقة بالمعارضة جميع الوقائع اظهرت وجود مشكلة ايديولوجية تجاه الكرد

لأن الكرد مكون اساسي من الشعب السوري

التجربة الناجحة في إدارة مناطق شمال شرق سوريا ومقاومتهم للاحتلال التركي والدواعش

الكرد جزء مهم من المعادلة ولهم حليف استراتيجي هو الحكومة الامريكية، أحد اللاعبين الأساسيين بالقضية السورية، لذلك فإذن انخراط الكرد يخفف من وطأة الصراع ويضمن حليف مهم لإيجاد حل سياسي

الأمثلة من حيث مدى تمثيل المجلس الوطني الكردي للشارع الكردي وعدم الرضى عن تمثيل فاعل في اللجنة الدستورية

بما أن هناك قوة كردية لها سلطة وقوة عسكرية، فهذا يعني انخراطهم في أية عملية تفاوضية سيخلق توازنات

اتفاق الاطراف الكردية) المتخاصمة (احزاب المجلس الوطني الكردي.. واحزاب الوحدة الوطنية

لان هناك تخوف من الحالة الانفصالية لدى الكرد ويبدو انه خلال عقود استطاع النظام تشويه صورة الكرد في عيون الشعب السوري وهناك أطراف معارضة تمتلك نفس النظرة لذلك مشاركة الكرد يخلق حالة من التوازن ويزيل الصورة المسبقة التي تشكلت عنهم خلال عقود بالإضافة إلى حقهم بالمشاركة وضمان حقوقهم في سوريا المستقبل

منذ ٢٠١١ تصرّ الكُرد على الحوار السوري السوري، واصرار الكُرد على بقاء المعابر المفتوحة بين مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة والأتراك، وأيضاً مع مناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.

مثال على انخراط الكرد في بناء الثقة: بعد اندلاع الثورة السورية في عام 2011، عوَّض الكرد الفراغ الأمني والسياسي بإقامة إدارة ذاتية في مناطقهم الشمالية والشرقية، وأسسوا قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، التي تضم مقاتلين كرد وعرب، وآشوريين، وتركمان، وآخرين. وشارك الكرد في محاربة تنظيم داعش، وحرروا مدناً وقرىً كثيرة من سيطرته، بدعم من التحالف الدولي. وعلى الرغم من وجود خلافات وتوترات بين الكرد والنظام السوري والمعارضة السورية والدول المجاورة حول مستقبل سوريا ومكانة الكرد فيها، إلا أن الكرد يطالبون بالمشاركة في العملية السياسية والحل السلمي للأزمة السورية، ويعبرون عن استعدادهم للحوار والتفاوض مع جميع الأطراف.

انخراط الكُرد مهم جدا حيث يعتبر الكُرد طرف ثالث حيث ان هناك المعارضة (السنية) والنظام (تحالف العلويين والبرجوازية السنية) الكُرد (حيث يمثلون كل التيارات الليبرالية والديمقراطية والمدنية

المسألة الديمقراطية:

يحدد السؤال الأول في هذه المجموعة تنامي معامل الثقة لحظة انخراط جميع الأطراف في عمليات الإصلاح المؤسسي 80% من العينة يرى ذلك والباقون اما متشككين أو لديهم شروط إضافية لضمان سير ذلك بنجاح.

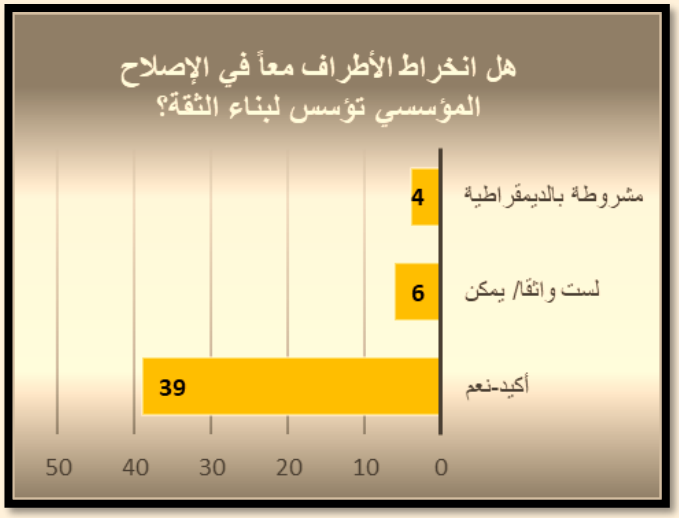

والسؤال المتعلق بالعملية واللجنة الدستورية يرى 70% من العينة أن عملية متزامنة ما بين دفع المسار الدستوري ونقاش مستقبل سوريا وإصلاح اللجنة مع تضمين كافة الأطراف يسمح بلا شك بتعميق الروح الديمقراطية في الدستور، أما باقي العينة فهي أيضا إما متشككة أو تشترط ان يسبق ذلك الانتقال السياسي أو مشروطة بالاعتراف بالجميع وإلغاء الاقصاء في التداول السياسي.

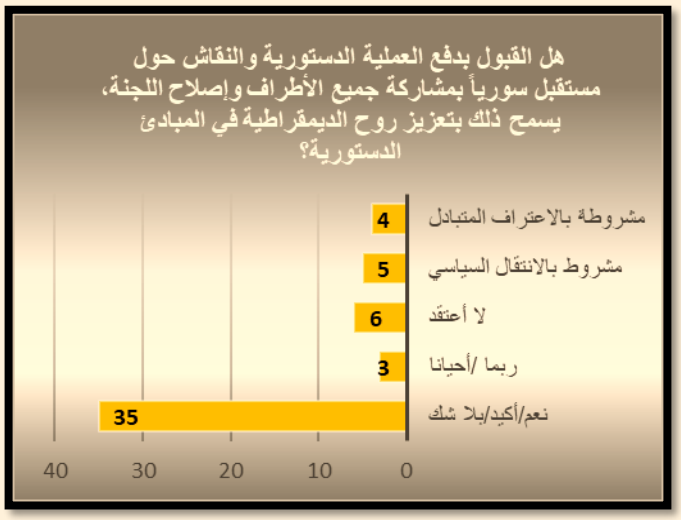

وذات النسب تقريبا بفارق بسيط جدا ينطبق على المعيار الثالث الموضوع كعامل تعزيز ثقة وهو الاتفاق على قانون انتخابي يشارك فيه الجميع فهو معزز للثقة برأي 75% من العينة والباقي بين مشكك بذلك أو مشروطة بالانتقال السياسي أو مشروطة بالعدالة والمحاسبة.

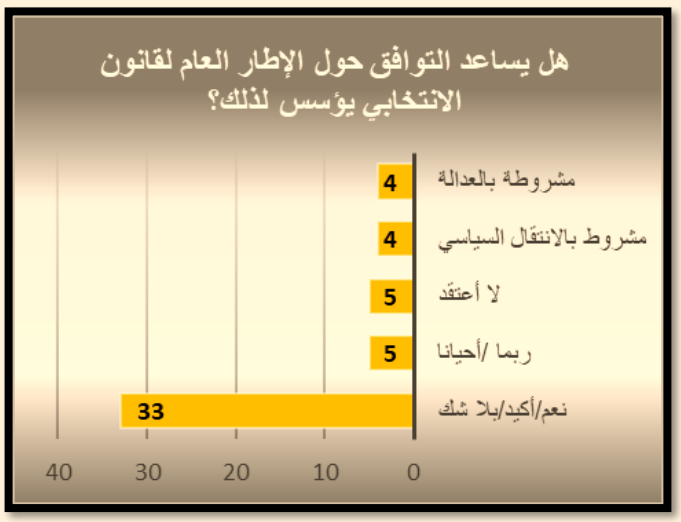

العملية الدستورية:

عزّز جمود العملية الدستورية حالة عدم الثقة، وذلك عند مقاربة الاطراف الدستورية بطرح مسائل خارج سياق تكليفهم، أو استثمار لعبة الوقت، الترتيب التالي يعكس اراء المستطلعين/ات:

1) تناول قضايا تختص مستقبل سوريا كدولة والمواطنين والمكونات بروحية المسؤول تشكل بناء الثقة؟
2) التعامل مع الملف الدستوري كما لو انه يخص الجميع والدستور ليس لطرف ضد طرف آخر؟
3) الانخراط التام دون شروط مسبقة تساهم في بناء الثقة؟

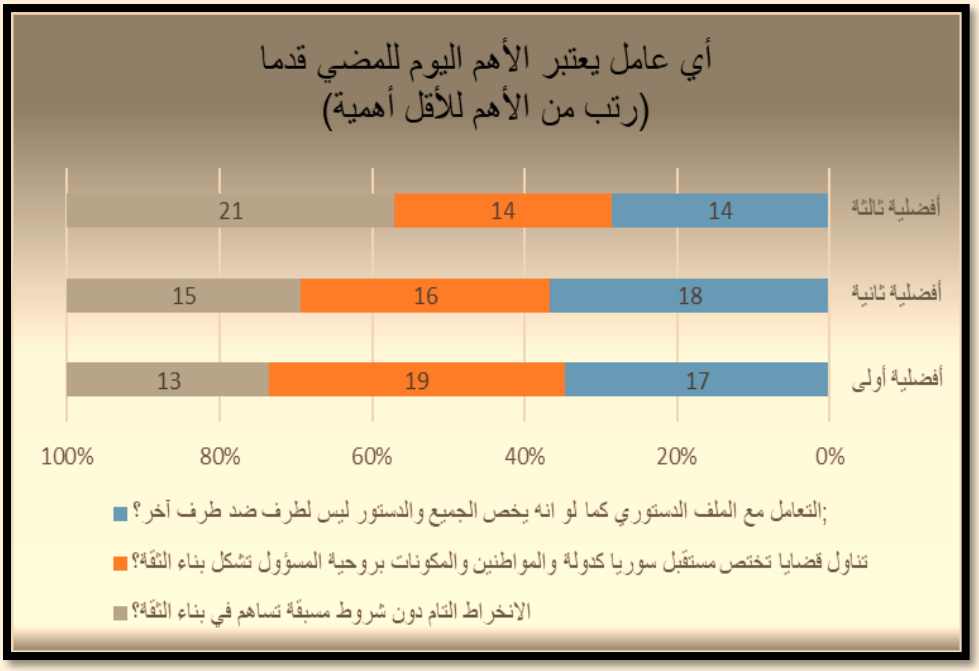

البعد المدني:

الأغلبية تعتقد أن قوة العمل المدني هي في شراكته مع المجتمعات المحلية باقي العناصر المدرجة في التصويت تدعم وتعزز دوره بشكل إضافي.

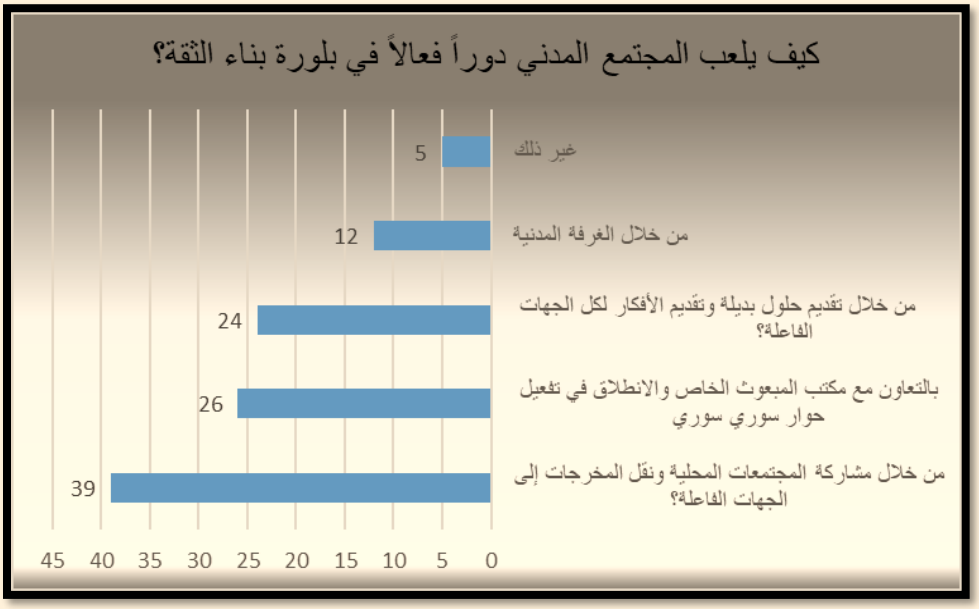

تقنية خطوة مقابل خطوة:

أولا هل هي تقنية فاعلة لبناء التوافقات السياسية

أكثر من نصف العينة تؤيد ذلك في حين 20% يشترط مشاركة الكل كي تنجح ويشكك 24% في قدرتها على بناء توافقات سياسية ممكنة.

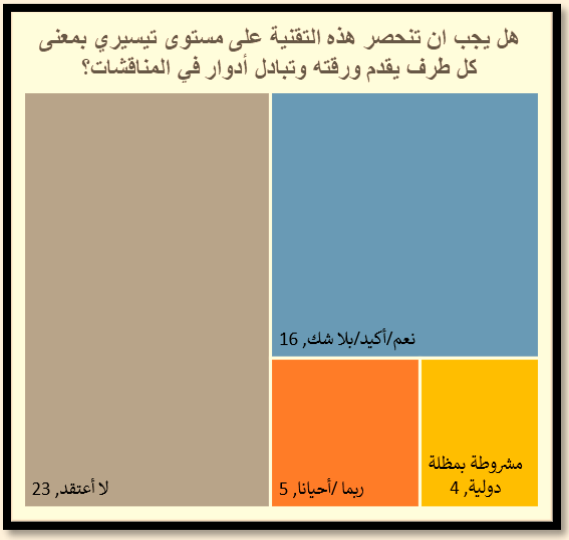

ثانيا هل يجب أن تنحصر على مستوى تيسيري وهنا النصف لا يظن أن هذا الحصر مفيد ويشترط 5% الرعاية الدولية المباشرة لضمان التنفيذ في حين 30 % يعتقد أن حصر التقنية بالمستوى التيسيري هو ضمانة جيدة للمضي قدما أي كل طرف يقدم ورقته وتبادل أدوار في المناقشات

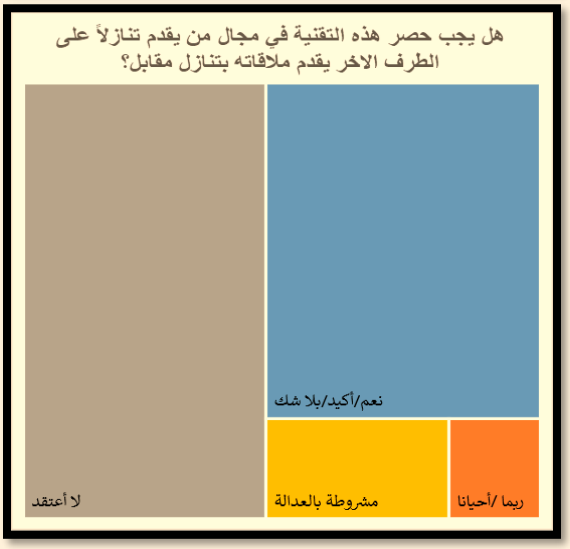

ثالثا هل يمكن اعتبارها تنازلات بالتتالي والتبادل كل طرف يقدم ثم يرد له الطرف الآخر بالمقابل 40% يرون ذلك ممكنا بينما 40% لا يثقوا بهذا الاجراء ويشترط الباقي اقتران ذلك بالعدالة أو اللجوء لهذا التكتيك أحيانا وليس باستمرار.

مساحة التعبير الحرَّة للمشاركين في الاستبيان

يجب أن تعترف كل الأطراف بأنها كانت وما زالت جزءا من تعميق الجرح السوري يجب أن تعترف كل الأطراف بالحوار سبيلا لبناء وطن آمن ومستقر يجب أن تقوم كل الأطراف بتغليب مصلحة سوريا دولة على مصالح كل الدول الأخرى
اتمنى من المنظمات المجتمع المدني باللعب دورها المناسب أكثر ايجابية
الاتفاق على بحث آليات تنفيذ القرار الدولي 2254 هو الطريق الأساس نحو الحل السياسي، والذي يحل من خلاله مختلف النقاط التي تناولها البحث
التنازل على جزء لأجل المصلحة العامة ثقافة وتؤسس الثقة.
الحالة السورية معقدة وزاد من تعقيدها مرور فترة زمنية طويلة وانعدام الثقة بين كافة الاطراف، ناهيك عن تقسيمها الضمني الحالي غير المعلن، لذلك ستُفرَض الحلول خارجيّاً ولن يكون للسوريين مساحة كبيرة لإبداء الرأي في شأن وطنهم،
الحل السياسي المستدام في سورية يجب أن يكون مصمماً بأيدي السوريين والسوريات، وهذا يستدعي العمل على التخلص من الوصايات الخارجية على كل الأطراف السورية المتصارعة
الحل يجب معالجته من خلال قرار 2245
السوريون يحتاجون ندوات ومنتديات ولفترة طويلة نسبيا تحضهم على قبول الاخر وتقبل ثقافة التعددية ومسالة المساواة بين الجنسين تغير منهاجه التعليم ونظام التعليم في سوريا مع بدء اي تسوية سياسية وكذلك تغير نظام العمل على مستوى سوريا ليتماشى مع التغير السياسي
العملية السياسية تحتاج إلى تضافر كل الجهود السورية بكل مكوناتها وأطيافها وتقريب وجهات النظر والاعتراف بالآخر والقبول به كشريك في الوطن له حقوق مماثلة وواجبات مساوية، وكذلك منح حرية التعبير عن الراي، وتحتاج لنقلة نوعية على كافة الاصعدة لتمديد جسور الثقة بين الشعب والنظام لبناء وطن ديمقراطي تعددي المركزي متعافي تتحقق فيه كل أماني الشعب وتعالج مشاكله وجروحه المتقرحة على مدى عقود.
المجتمع المدني بات أكثر فسادا يتصدره وجوه فقدت ثقة الناس غالبهم لا يعرف سوريا وما يحدث فيها لكونه خارجها. من المهم الذهاب للمجتمع المحلي والبحث عن الشخصيات الفعالة ودعهما كممثلين عن المجتمع المدني. من يتحدث باسم السوريين يجب ان يعيش معهم وبين الناس
إن أهم وأولى خطوات بناء الثقة هي تقبل الآخر والاعتراف به كما أن تقديم المصلحة العامة على الخاصة وفك الارتباط بأجندات ومصالح الدول الخارجية تسهم بشكل رئيسي بتعزيز الثقة بين جميع الفرقاء وكذلك الإصلاح المؤسساتي والسياسي والإداري في مناطق النفوذ المختلفة مهمة جدا لذلك
بناء الثقة من اهم الخطوات التي تطلبها العملية السياسية وبالتالي على جميع أطراف الصراع تقديم تنازلات جوهرية لبناء الثقة من اجل إنجاح اي عملية سياسية

بناء الثقة يأتي من الحوار على طاولة واحدة للتفاوض بين مختلف الاطراف وعدم تهميش واقصاء اي طرف على حساب طرف اخر، لان مشاركة جميع الاطراف تبني الثقة وتعزز المسؤولية

بناء الثقة يبدأ من كل تفصيل صغير في ادارة الدولة من منع الفساد والاحتكار الى تهيئة البيئة الآمنة لكل السوريين المقيمين او الراغبين في العودة وأوضح ما يمكن ان يلتمسه السوري في اي عملية اصلاحية يكون من خلال القضاء العادل والحفاظ على الملكيات الخاصة لكل السوريين.

تبدو العملية شاقة وكأنها ما تزال في البدايات لكن المجتمع السوري ينهار يوما بعد يوم ولا تظهر الصورة صحوة لدى قوى سياسية أنضج، دعاة المركزية المفرطة ما زالوا ملاك المفاتيح والمجتمع المدني لم يرقَ لمستوى صانع السياسات أعتقد أن السنوات التالية أكثر قساوة على السوريين داخل الجغرافيا وخارجها وهذا مما ينذر أن يكون العنف وحده الترجمة الممكنة لنشاطهم في التغيير

حل القضية السورية بعيد المنال وليس بيد السوريين في المدى المنظور

العمل على تشكيل قوى محلية مدنية وسياسية تتواصل مع جميع القوى في سوريا بدون استثناء بهدف التوصل لقواسم مشتركة حول كافة القضايا الخلافية قد يساهم يوماً بتهيئة بيئة لاتفاق سوري سوري على كيفية عيشهم مع بعض وطريقة حكمهم لبعض ضمن 186 ألف كم2

سورية بحاجة الى عقلاء. يجب نبذ الفكر الشوفيني القومي والتطرف الديني والمذهبي والايديولوجي

فسوريا المستقبل لا بد أن تكون دولة فيدرالية/ اتحادية والواقع الحالي بين أطراف النزاع تفرض الفيدرالية وأنه مع استمرار الأزمة لسنوات أخرى فيعني ذلك مزيد من تشظي الاقتصاد السوري بين أطراف النزاع ومن ثم فرض حدود إدارية بين أطراف النزاع وفرض مؤسسات وواقع جديد ضمن كل منطقة وهي التي ستكون بوابة نهائية لفرض النظام الفيدرالي واعتقد أن الادارة الذاتية حاليا تتطور في هذا الاتجاه وهذا بلا شك في خدمة سوريا المستقبل أمنة مستقرة وتراعي خصوصية كل مكونات سوريا

قبل كل شيء الوضع السوري يحتاج إلى توافق دولي بشأن شكل الدولة المستقبلية ومن ثم بدء المفاوضات بين أطراف الصراع الداخلية أي (النظام والمعارضة).

كل العملية السياسية وبناء الثقة بين الأطراف والعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية لن تتقدم أي خطوة إلى الأمام ما لم يحصل توافق دولي على ذلك.

لا يمكن التوافق على أي حل سياسي دون إشراك النساء بشكل متساو وفعال

لن يأتي الحل من السوريين وإنما سيفرض عليهم الحل وفق مصالح الجهات الدولية الفاعلة وبلبوس سوري عندما تتوافق مصالحهم للحل.

نحتاج أيضا ضمانات بناء الثقة من الجهات الدولية وليس فقط من أطراف الصراع

نحلم بسوريا تحتوي كل المكونات والاعتراف بحقوقهم، ويجب أن يكون هناك دستور شامل وكل من يشارك بكتابة هذا الدستور ان تكون يداه غير ملطخة بالدماء وفي الأخير نتمنى أن يكون الرجل المناسب في المكان المناسب.

نحن بحاجة لاتفاق شامل لو بالخطوط العريضة مع توافق دولي.. وتحجيم التدخل الاقليمي مع ضرورة التوافق الاقليمي

يجب العمل على تشكيل الورشات المدنية بمشاركة جميع الأطراف المتصارعة في البلاد من أجل بناء الثقة بين السوريين.

ملاحظات فريق برجاف:

عكست مساحة التعبير الحرة نوع من ملخص تنفيذي للمسح الذي أجريناه، اذ حدد المستطلعون/ات آراء مكثفة حول المسارات الممكنة على المستوى المحلّي التي تدعم وتعزز معامل بناء الثقة بين مختلف الأطراف، وهذا مؤشّر على أهمية العودة دون كلل لقراءة آراء المجتمعات المحليّة والتعلُّم من تجربتها فهي تعكس بكثير من الحساسية والصدق القضايا بالملموس وعبر الانخراط في يوميَّات المستجدات، وستبقى مصدراً ملهماً للحركات والفعاليات المدنيَّة كيف تنفذ برامجها وفق منهجية التشارك البحثي والميداني.

مع ذلك وجدنا أنه من المفيد وضع لائحة توصيات تضخ عناصر إضافية على طريق احياء وتعزيز الثقة في المجتمع السوري بمختلف فعَّالياته ومكوِّناته ونضعها هنا برسم الجهات التي يمكن أن تتبناها وتعمل عليها وتدعم بفاعلية برامج من هذا النوع مستقبلا.

مصفوفة العمل لتعزيز معامل الثِّقة:

المسارات	أولويات معزِّزة للثقة	مسائل ضرورية
البعد التاريخي	طي ملف الاعتقال السياسيّ	معالجة قضايا التمييز وقبول الشراكة
الراهن السوري	تضييق مساحة اقتصاد العنف	دعم البنى المحليَّة
البعد الحقوقي	اللامركزية مقابل السلطة المتفردة	دعم مبدأ العدالة والمحاسبة
البعد التضميني	تعزيز الدور المتوازن للقوى الكرديَّة	تأمين حوارات عابرة للخطوط
المسألة الديمقراطية	تعزيز البنى المحليَّة الديمقراطيَّة	دعم عملية دستوريَّة متوازنة وتضمينيَّة
العملية الدستورية	الروح المسؤولة غير الاقصائيَّة	الكلُّ مشارك كشرط ضروري للنجاح
البعد المدني	الالتزام بالشراكة مع المحليَّات	استثمار المساحات الآمنة للتنسيق
خطوة مقابل خطوة	المسار الوحيد الباقي وهو مهم	إلزام الأطراف بعرض خطوات تقدم

يمكن للدور المدني أن يكون مساهما نشطا في جميع المسارات المبوَّبة أعلاه بشكل إيجابي ليقلص بالتدريج عناصر التشكُّك والحساسيَّة وعدم الارتياح التي تراكمت على مدى عقود سابقة تحت وطأة المركزيَّة الأمنية المفرطة، وتفاقمت في سنوات العقد الماضي محدثة تشقُّقات عميقة في البنية المجتمعيَّة السورية، ويتوقف نجاح هذا الدور على عمق شراكته بالمحليَّات ونزاهة العاملين ونجاتهم من مولدات العنف التي تزخر بها المناطق السورية في الثقافة والاقتصاد والسياسة.

الثقة مفتاح مهم للعبور الى تفاهمات جديدة وإعادة الاعتبار للقوى المجتمعية المهمَّشة تاريخياً.

WWW.bercav.com
009647501983347
00963938649332
info@bercav.com
barchavorganization@gmail.com
faruqmistefa@hotmail.com
WWW.facebook.com/barchav.org

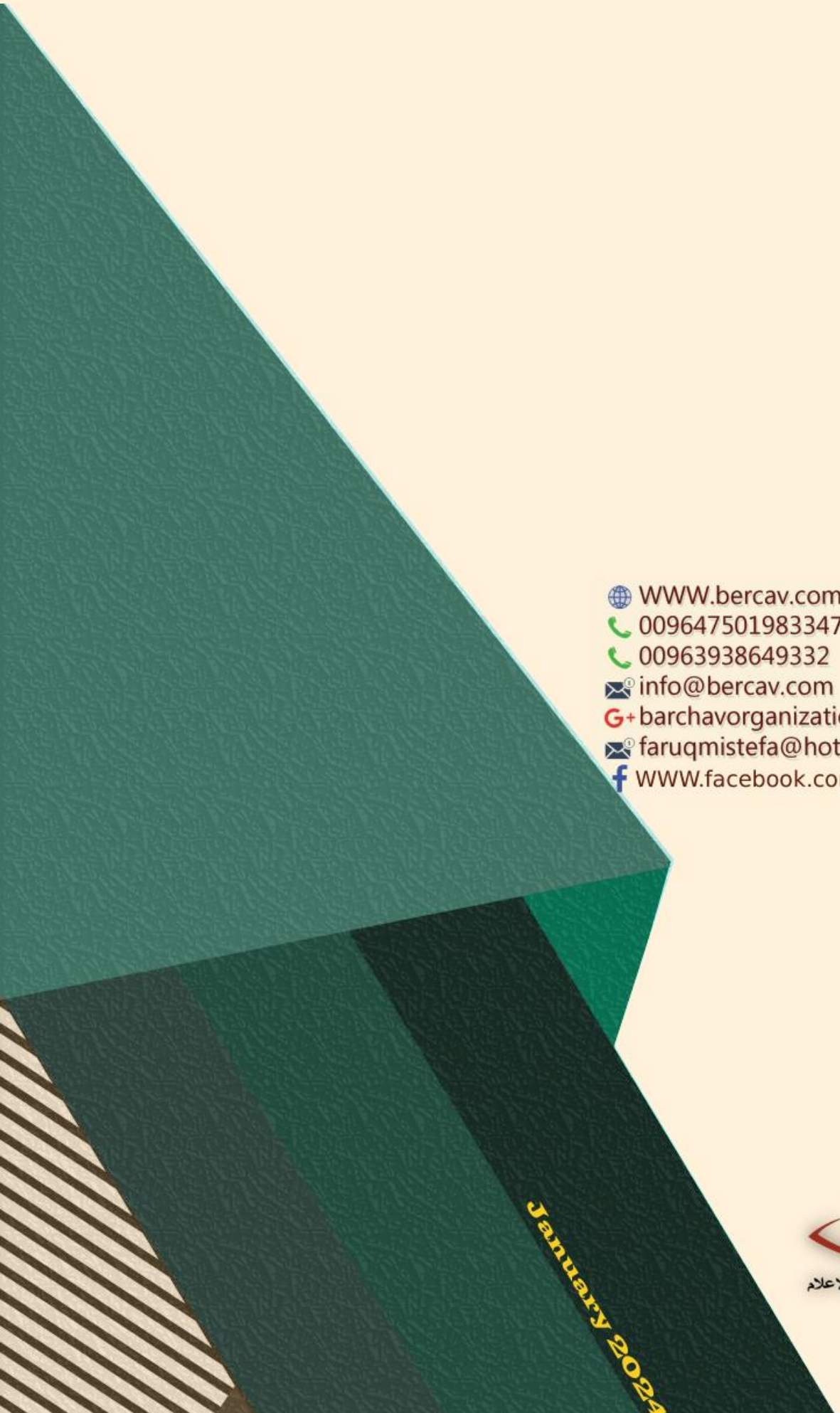

برجان
للتنمية الديمقراطية والاعلام